القـرار الاسرائيلي، وعلى مفهوم «الامن القومي» الاسرائيلي. ولكن هذا الرأي ليس سوى نصف الكأس. ومن الممكن القول ان التفكير بمقتضى مبدأ «توازن القوى» (الشعب الذي كل أفراده جيش ومقاتلون) يظل الصوت الاكثر طغياناً على سواه. ولذلك، فان الدعوة الى التفوق في بناء القوة هو الرهان الوحيد لاسرائيل. ويمكن، في هذا المجـال، تجـاوز رزمـة الاعاقات، والحل يكمن في قدرة اسرائيل على الاستفادة من امكاناتها، واستثمار هذه الامكانات حتى الحد الاقصى. فالصراع مع الدول العربية، في أساسه ـ حسب هذا الرأي ـ ، هو صراع بين نوعين من المجتمعات «تفصل بينهما هوّة حضارية وثقافية»، وان المجتمع الاكثر تطوراً هو الذي سيكسب اخيراً في هذا الصراع. واسرائيل باعتبارها «تتميز بكونها مجتمعاً مفتوحاً، هي الاقدر على ممارسة آلية ادخال المعرفة، والقدرة، وتحويلها الى مصدر قوة اضافية جديدة، مما يمكنها من تجاوز القيود والاعاقات، سواء كانت هذه القيود اقتصادية، أو موارد بشرية». ان التحدي القائم بين اسرائيل والعرب ليس، اذاً، في الموارد الطبيعية والمادية، وانما في نوعيـة الفكر والعقل؛ ولهذا، فان سبل معالجة استغلال القدرة، والوسائل، تكتسب أهمية حاسمة في هذا النقاش، على الصعيد النظري المحض، وذلك من أجل التصارع على أبقاء ثغرة المخارج مفتوحة على محور رهان التفوق في القوة.

بيد انه لا يوجد حل نهائي لهدم هذه الحلقة المستعصية، بعد الانتهاء من مراجعة الافكار الواردة التي تطرحها مقاربات توازن القوى. اذ ان منطق القوة يصبّ في خيار المغامرة في أحسن الاحوال. وعلى أية حال، ليس ثمة أمل في امكان ان تستمر اسرائيل «كدولة عظمى» في هذه المنطقة، طالما ان التكنولوجيا تشكل رهاناً مشتركاً بين اسرائيل والدول العربية.

واضافة الى كل ذلك، ثمة عامل آخر لا يقل خطورة في دفع التوتر في النقاش الجاري الى مداه الاقصى. وهذا يتلخص، أساساً، في صعوبة تقديم حلول مطمئنة لاشكالية «عدم اليقين في المعركة المقبلة»، بسبب المتغيرات المتنوعة، والمعقدة، التي ادخلها تسابق امتلاك الاسلحة وأنظمة القتال المتطورة في المنطقة الى ميدان الحرب. ومن البديهي ان من شأن النقاش حول هذه المسألة ان يقود، عملياً، الى البحث في مشاكل خارج اطار موضوع النقاش، أي معالجة مفهوم الامن، والبدائل الاستراتيجية.

هذه، باختصار، أبرز المحاور التي تشكل مصادر الاشكالية على المحور الراهن، والمستقبلي، في اطار النقاش بصدد الكمية والنوعية. وكما يمكن ان نرى من سياق العرض التالي، فان هناك تبايناً واسعاً في الاجابات والاسس المنهجية التي تنطلق منها المقاربات المطروحة، حيث تعكس الآراء صدى نماذج البحوث الحديثة والتقليدية على اختـلافهـا وتبـاينهـا، مثل نماذج تحليل الانظمة، وبحوث انظمة الاتصالات، اضافة الى الاستعانة بنماذج التحليلات العسكرية الكلاسيكية، وانجازات الدراسات المتعلقة بالسيسيولوجيا التاريخية في مقاربة نظرية القوة. كما يمكن ان نلمس، بشيء من التجريد، صدى النقاش الاميركي حول نظريات «الردع» في البحوث التي تعالج هذا الجانب.

ولا شك في ان هذا التنـوع المنهجي يضفي على هذه البحوث صفة أكثر جدية، ويوفّر تبصراً أفضل الى المشكلات الحادة المطروحة. ومع ذلك، فان هذه الميزة الايجابية لصالح مشروع هذه القراءة، لا يمكن لها ان تحجب الجـوانب السلبية التي يخفيها هذا التنوع، وهذه تتعلق، أساساً، بصعوبة التوصل الى استنتاجات قاطعة ونهائية. ويبدو، اخيراً، انه لا مناص من الاقرار بأن هذه النماذج التحليلية تهدف الى تأييد وجهة نظر ما، أو رأي ما. ولذلك، فانها تعكس الانقسام السائد خارج المؤسسة العسكرية الاسرائيلية، أكثر من كونها تعبر عن جدل حقيقي داخل هذه المؤسسة. وهذا يشير الى واحدة من أكثر المشكلات المزمنة التي تعاني منها المؤسسة العسكرية الاسرائيلية، وهي مشكلة تتمثل في العلاقة المتوترة التي تربطها بالمؤسسة السياسية. ان دلالة هذه الازمة، يمكن التعرف عليها، ببساطة، في كون ان النقاش حول هذه القضايا التي تدخل في صميم معادلة «الامن القومي»، لا يحظى باهتمام ومشاركة المؤسسة السياسية، وهو ملقى، بالكامل، على عاتق المؤسسة العسكرية. ولكن السؤال الذي يمكن ان يطرحه هذا الانفصال، هو كيف يمكن التوصل الى بناء نظرية حول القوة، بدون ان تكون الاهداف السياسية واضحة ؟